1957
مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 19 /ايلول/2024
المجلد(5)- العدد(3)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

دور العوامل الاقتصادية في رسم السياسة الخارجية العراقية

م.م. بسمة عبد المحسن سعيد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية. العوامل الاقتصادية. الإصلاح الاقتصادي

الملخص:

ان الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق شهد تغييرات عدة في بنية المؤسسات السياسية والاقتصادية، وللإصلاح السياسي والاقتصادي تبعات وتداعيات على الاستقرار السياسي في العراق بشكل خاص وهذا يتطلب سن القوانين وتطوير المؤسسات وخصخصة المشروعات العامة، وشهد العراق بداية مرحلة جديدة في طبيعة الحكم، عن طريق وجود مؤسسات الدولة الديمقراطية التي تهدف الى تعزيز المشاركة السياسية، وتوسيع الحريات والحقوق، واحترام مبادئ حقوق الانسان.

ويهدف البحث الى بيان جانب من التحديات التي تقف ازاء تحقيق الاصلاحات الاقتصادية، ودور الدولة في اتخاذ السياسات الإصلاحية الاقتصادية والتوصل الى معالجة هذه التحديات.

إشكالية البحث

شهد الاقتصاد العراقي العديد من الازمات والصعوبات مما انعكس سلبياً على قدرة العراق في تنفيذ سياسته الخارجية. **فرضية البحث** هناك علاقة ارتباطية تبادلية طردية بين السياسة الخارجية العراقية المتوازنة وبين تحقيق الامن والاستقرار الاقتصادي.

الاستنتاجات ان الاصلاحات السياسية والاقتصادية يأتي عن طريق اعتماد سياسة اصلاحية في نظم الدولة العراقية قادرة على ايجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث فضلاً عن الخاتمة التي تتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

المقدمة

ان السياسة والاقتصاد لاي بلد يرتبط بعلاقة وثيقة، وتعمل السياسة العامة للدولة عن طريق ادارة شؤون الدولة داخلياً وخارجياً للمساهمة في دعم ونمو الاقتصاد المحلي ورفع

كفاءته، ويقوم الاقتصاد بتلبية احتياجات السياسة ورفع ادائها والبحث في السبل التي تقوي الاقتصاد وتدعمه، ففي حالة غياب اهداف اقتصادية للسياسة فأنها تكون دون جدوى ومفرغة من المحتوى الحقيقي.

وان الاستقرار السياسي يؤدي الى خلق بيئة امنة ومستقرة وداعمة للتطوير والابتكار، فلا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون الاستقرار السياسي والامني، ويساعد الاستقرار السياسي في بناء الثقة بمؤسسات الدولة وجذب الاستثمارات الاجنبية وايقاف هجرة رؤوس الاموال خارج الدولة، وكذلك دعم مبدأ دولة المؤسسات والقانون الذي يؤدي الى تعزيز الشفافية والنزاهة في الدولة والنمو والازدهار الاقتصادي ويساعد على كسب ثقة المستثمرين، فان جذب الاستثمارات يسهم في زيادة الوظائف المستحدثة وتخفيض نسبة البطالة.

لا يمكن تحقيق انتقال الاقتصاد العراقي من نظام الدولة الى نظام السوق الحر دون ان يسبقه تحول سياسي ديمقراطي حقيقي، وان الديمقراطية في العراق مطلب اساسي لإبقاء وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي وضمان استمراريته، ولابد للتحول الى نظام ديمقراطي في العراق ان يكون فعلياً وشاملاً لكافة مؤسسات الدولة العراقية التشريعية، التنفيذية، الرقابية، القضائية والإعلامية، ورفع كفاءتها للوصول الى حالة الاستقرار السياسي، وايضاً يجب ترسيخ مبدأ سيادة القانون وثقة الناس بكافة الجهات والمؤسسات الحكومية.

اهمية البحث

ان المتغير الاقتصادي له دور فاعل وكبير في رسم وتحديد السياسة الخارجية لاي بلد في العالم، ويعد العراق أحد هذه البلدان، اذ شهد الاقتصاد العراقي تغيراً كبيراً حاله حال القطاعات الاخرى، كحجم الاستثمار والتوجه نحو القطاع الخاص وعلى صعيد الميزانية العامة، وما الى ذلك، وهذا سوف ينعكس على آلية وكيفية صنع العراق لسياسته الخارجية.

إشكالية البحث

كيف تؤثر العوامل الاقتصادية في رسم السياسة الخارجية للعراق، خاصةً بعد ان شهد الاقتصاد العراقي العديد من الازمات والصعوبات خلال الفترة الماضية، والمتمثلة في الحروب والحصار الاقتصادي، والذي انعكس سلباً على قدرة العراق في تنفيذ سياسته الخارجية.

منهاج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على وصف الظاهرة والوصول الى اسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها.

فرضية البحث

ان السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة ولذا تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان هناك علاقة ارتباطية تبادلية طردية بين السياسة الخارجية العراقية المتوازنة وبين تحقيق الامن والاستقرار الاقتصادي من خلال اصلاح الاقتصاد، فان للإصلاح السياسي اهمية كبيرة في اصلاح الاقتصاد، اذ لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون تحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصاد القوي يتيح لصانع القرار السياسي على الصعيد الخارجي مصداقية وفاعلية أكثر في المجتمع الدولي.

هدف البحث

تستهدف الدراسة فهم العلاقة ما بين الاقتصاد والسياسة الخارجية العراقية وتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة فيها، وبيان جانباً من التحديات التي تقف ازاء تحقيق الاصلاحات الاقتصادية، ودور الدولة في اتباع حزمة من السياسات الاصلاحية الاقتصادية التي تهدف للتوصل الى معالجات واضحة لتلك التحديات.

هيكلية البحث

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الاول: العامل الاقتصادي ودوره في السياسة الخارجية وتم تقسيمه الى مطلبين الاول: العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية. وتناول المبحث الثاني تحديات ومتطلبات الاصلاحات الاقتصادية في العراق وتم تقسيمه الى مطلبين الاول: تحديات الاصلاح الاقتصادي في العراق والثاني: متطلبات الاستقرار والاصلاح الاقتصادي. فيما ركز المبحث الثالث على سياسة العراق الاصلاحية والتوازن في العلاقات الخارجية وتم تقسيمه الى مطلبين الاول: تحركات السياسة الخارجية العراقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والثاني: تجارب ومشاريع السياسة الخارجية الناجحة. وانتهت الدراسة بالخاتمة والتي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: العامل الاقتصادي ودوره في السياسة الخارجية

ان دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سوآءاً كانت هذه الدول كبرى او اقليمية ومدى نفوذها وحجم ادوارها الخارجية، وتمكننا كذلك من معرفة اسباب ضعف ادوار الدول الاخرى.

المطلب الاول: العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

ان المتغير الاقتصادي يؤدي دوراً فاعلاً في صنع القرار السياسي، خاصةً على الصعيد الخارجي، لان غياب اساس اقتصادي متين يؤدي الى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة وبالتالي صعوبة قدرة الدولة على ضمان امنها في السلم والحرب معاً، ويؤثر ايضاً على فاعلية الدولة في رسم سياستها الخارجية، فهناك علاقة وطيدة بين تعاظم القدرة الاقتصادية وبين المركز الذي تحتله الدولة في النظام السياسي الدولي، بسبب ارتباط اقتصاد الدولة بالاقتصاد العالمي، ويمارس المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية دوراً كبيراً في تحديد امكانية الدول وقوتها، فالدول التي تمتلك اقتصاداً قوياً تكون اكثر نشاطاً وفاعلية في السياسة الخارجية من الدول ذات الاقتصاد الضعيف (متعب، 2012، صفحة 99).

ان العامل الاقتصادي يعد الاساس الذي ترتكز عليه الانواع الاخرى من قوة الدولة، فأن للوضع الاقتصادي تأثير على امكانيات الدولة السياسية والعسكرية والاجتماعية والنفسية، والتفاعل الايجابي بين الجماهير والقيادة السياسية وبالتالي يصبح تعامل متخذ القرار اكثر مرونة في السياسة الدولية اتجاه تحقيق اهداف السياسة الخارجية، ولذلك نستنتج ان الضعف الاقتصادي يؤدي الى ضعف القرار السياسي الخارجي، وان الدولة الضعيفة اقتصادياً تكون اكثر عرضة للتهديد والتبعية السياسية وذلك لاعتمادها على المساعدات وبالتالي تتقيد حركتها وتضعف استقلاليتها للقرار السياسي الخارجي والعكس صحيح (الرمضاني، 1979).

ان من اهم المقومات الاساسية في تكوين القوة القومية للدولة هي الامكانيات الاقتصادية فهي تشكل اداة مهمة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية، لان الدول تختلف في قوتها وامكانياتها تبعاً لاختلاف قدراتها الاقتصادية، وتختلف الدول في استخدام ادوات القوة الاقتصادية، فنرى ان الدول المتقدمة التي تمتلك عناصر التكنولوجيا ورأس المال تستخدم المكافئات الاقتصادية وتعرضها على الدول التي تحتاج لها بمقابل، وكذلك تستخدم

العقوبات الاقتصادية مثل منع تصدير بعض المعدات او محاصرتها اقتصاديا، وازدادت اهمية الادوات الاقتصادية في الوقت الراهن لتحقيق اهداف السياسة الخارجية وتنفيذ القرارات السياسية الخارجية للدول، واصبحت العوامل الاقتصادية من اهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ولاسيما تأثيرها في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية (صالح، صفحة 164).

ومن العوامل المهمة والمعززة للعامل الاقتصادي في تحديد العلاقات السياسية الخارجية هي: - (الجاسور)

1- **الاعتمادية الاقتصادية الدولية.**
2- **العولمة والدولة.**
3- **الشركات المتعددة الجنسيات.**

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية

من اهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول هي توفر الموارد الطبيعية للدولة، كمصادر الطاقة من نفط وغاز، وكذلك المعادن والمواد الغذائية والمياه، وتساهم هذه الموارد لدى الدولة في استقلاليتها الاقتصادية ولو بنسب متفاوتة، ويمكنها كقوة اقتصادية من لعب دور فاعل في محيطها الاقليمي والدولي ويكون لها تأثير على السياسات الخارجية للدول الاخرى، وكذلك يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتلاءم مع توجهات سياستها الخارجية (محمد، 2016)، فلا يوجد استقلال سياسي من دون استقلال اقتصادي وتنمية حقيقية فعالة (عبد، 2008، صفحة 45). ومن اهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية هي: -

النفط: ان للنفط اهمية في التطور الاقتصادي العالمي، واسهم في التأثير على العلاقات بين الدول، فالحجم الهائل للاحتياطي النفطي العراقي يمكنه من استخدام النفط كسلاح فعال، يمكن عن طريقه الضغط على الدول المستهلكة في العالم الصناعي، او كسب سياسي لدول مستهلكة اخرى في العالم الثالث (المنصور، 2007، صفحة 87). وهكذا يعد النفط من أكبر القطاعات الاقتصادية الوطنية، اذ يمثل القاعدة الاساسية لمجمل الانشطة الاقتصادية والدخل القومي، ويمثل القطاع النفطي ايضاً المصدر الاساسي للتمويل المالي الوطني عن طريق نسبة مساهمته في الايرادات العامة وفي الناتج المحلي الاجمالي وفي التجارة الخارجية، وايضاً اعتماد الموازنة العامة للدولة بشكل شبه كامل على الموارد النفطية (اللطيف).

المواد الغذائية: يمكن للعراق ان يتمتع بالقدرة على تأمين مستلزمات امنه الغذائي، إذا ما تم استغلال الموارد الغذائية بصورة علمية حديثة فهذه المستلزمات تشكل أحد الاركان الاساسية للأمن القومي، وان ضعف هذه القدرة لا يؤدي الى استنزاف هذه الموارد فحسب، وانما يدفع العراق الى التبعية السياسية (عبد، 2008، صفحة 65). فأن اعتماد العراق على موارده الذاتية يستطيع عن طريقها الحصول على موارد اضافية تدفع عجلة التنمية بالسرعة المطلوبة، اذ يعد التكامل الاقتصادي الزراعي من اهم وسائل تحقيق اهداف التنمية الزراعية المستدامة، وهذا لن يتحقق الا عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، فالتوسع في الاستثمار الزراعي والسعي لتطوير التكنولوجيا الزراعية يؤدي الى زيادة الانتاجية الزراعية (مادة معلوماتية عن الامن الغذائي، 2005، الصفحات 9-16).

المياه: يتمتع العراق بموارد مائية مهمة مثل دجلة والفرات وشط العرب، فضلاً عن المياه الجوفية، وبدأت ملامح الازمة المائية في العراق تظهر بسبب الجفاف الذي حدث في صيف 2018 وخاصةً بسبب قلة مياه الامطار، التغيرات المناخية، جفاف الانهار، ارتفاع درجات الحرارة وزيادة اعداد السكان الذي يسهم في زيادة الطلب على المياه، فضلاً عن السياسات المائية التي تتبعها بعض دول الجوار والتي ادت الى حرمان العراق من حصته المائية (المرهج، 2021، صفحة 3)، ويمكن استخدام التجارة كورقة رابحة في المفاوضات حول موضوع المياه، وذلك لان العراق يشكل سوق تجاري رئيسي لكل من تركيا وايران، فأن اي ضغط يمارسه العراق على تركيا وايران عن طريق وقف او تقليص التبادل التجاري يلحق بالاقتصاد التركي والايراني اضراراً كبيرة خاصةً بعد انخفاض قيمة العملة التركية والايرانية والذي جعلها اكثر اعتماداً على التجارة مع العراق، فعلى ضوء هذه الظروف، ستضطر كل من تركيا وايران الى زيادة تدفق المياه للعراق وذلك لكي لا يفقد كلاً منهم عائدات العملة الصعبة (إذهيب، 2022).

ان الوسائل الاقتصادية احتلت مكانة بارزة في العلاقات الدولية المعاصرة كوسيلة للسياسة الخارجية، وهذه الاهمية للوسائل الاقتصادية برزت عن طريق عاملين (سليم، 2001، صفحة 92):

الاول الرفاهية الاقتصادية اذ اخذت مكانة متميزة في سلم اولويات الاهداف القومية للحكومات، واصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، العجز المالي، قلة المواد الغذائية، وتحديات البيئة، قضايا ذات اهمية عالية تشغل بال الدول.

الثاني زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وما يترتب على هذا الاعتماد من اهمية واولوية للوسائل الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

ومن الامكانيات الاقتصادية للدولة والتي تعد أحد المرتكزات الاساسية في تكوين قوتها القومية، تذهب الدول في احيان كثيرة الى استخدام العديد من الوسائل الاقتصادية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية، ليس بقصد السيطرة على التجارة وحركة وانتقال البضائع، ولكن ايضاً على وفق مبدأ الثواب والعقاب (الفتاح، 1981). ومن هذه الامثلة: (سلمان، 2015، صفحة 14)

- اخذ واعطاء المساعدات الاقتصادية .
- التفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية .
- التعريفات الكمركية.
- ادوات الحماية التجارية.
- العقوبات وعملية المقاطعة الاقتصادية.
- ادوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.
- اعطاء افضليات تجارية واسبقية لدولة معينة.

لذلك تعد اليوم الوسائل الاقتصادية بأشكالها وانواعها، من اهم وسائل الضغط التي يمكن ان تستخدمها جميع الدول التي تمتلكها لتحقيق اهداف السياسة الخارجية.

فان لكل دولة اهداف تسعى الى تحقيقها في سياستها الخارجية (توفيق، 2013، الصفحات 50-54)، ولذلك اهداف الدول تتنوع وتتعدد على وفق نوع النظام السياسي والايديولوجية التي تعتنقها، الا ان الدول الصغيرة والكبيرة تتوحد في اهداف عامة كالمصلحة الوطنية وحماية الذات والامن الوطني، وتسعى كل الوحدات السياسية الدولية الى تحقيق اهدافها في الساحة الدولية، وذلك عن طريق قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، اذ تحاول الدول وعن طريق صناع قرارها، تحديد نوع السلوك السياسي الذي تقوم به خارج حدودها الاقليمية، ويرى المفكر السياسي **حامد ربيع**، ان صياغة السياسة الخارجية تعني الاهداف، وعملية صنع القرار تعني مواجهة الموقف، سواء كان سلبياً او ايجابياً وبما ينسجم مع المصلحة الوطنية وتطلعات وطموحات شعوبهم، وبما لا يتناقض مع قيمها وثقافاتها الوطنية (مقلد، 1984، الصفحات 87-88).

المبحث الثاني: تحديات ومتطلبات الاصلاحات الاقتصادية في العراق

ان عدم الاستقرار الاقتصادي جاء نتيجة عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق بسبب تصارع القوى السياسية وبالتالي ادى الى رؤية ضبابية للمستقبل الاقتصادي في العراق، فان الواقع السياسي المرتبك مع الواقع الامني المضطرب انعكس على الوضع الاقتصادي وأدى الى تراجعه، فالواقع يرى انه لا يمكن للاقتصاد العراقي النهوض بواقع السياسة الخارجية، والتأثير على حركة وفاعلية العراق في المحافل الدولية ما لم يتغير الواقع الاقتصادي. ومن اهم بنود اصلاح الاقتصاد العراقي هو اجراء اصلاح جذري في هيكل الدولة وطبيعة دورها في المجتمع (الدهان).

ولابد ان يكون هناك اصلاحات هيكلية حقيقية وتنوع اقتصادي، فلا يزال العراق على الرغم من مبادرات الاصلاح احد اكثر البلدان اعتماداً على النفط في العالم، وهذا الاعتماد الكبير على النفط وعدم قدرته على ادارة عائدات النفط جعل العراق عرضة لتقلب اسعار السلع الاساسية (للعراق، 2022)، فيجب تنويع مصادر الاقتصاد العراقي وتفعيل القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والاهتمام بقطاع النقل والاتصالات (سلمان ع.، 2005، صفحة 53).

المطلب الاول: تحديات الاصلاح الاقتصادي في العراق

يواجه الاصلاح الاقتصادي العراقي عدداً من التحديات التي تشكل عائقاً امام تحقيق التنمية واعداد خطة اصلاحية حقيقية للنهوض بالواقع الاقتصادي ومنها: -

1- **غموض دور الدولة** فرضت الظروف الموضوعية في العراق الى التحول في طبيعة الاقتصاد القائم من النظام المرتكز على هيمنة الدولة الى نظام يؤيد الحرية الاقتصادية ويؤمن بقوى السوق وآلياته، الا ان الواقع لا يشير الى وضوح هذه الرؤيا، فمنذ التغيير ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل كبير، وابتعدت الدولة عن الدور التصحيحي المفترض لها القيام به (باحثين، 2009، صفحة 221).

2- **الفساد المالي والاداري** ان تقرير منظمة الشفافية الدولية تعد السبب الاول للفساد في الشرق الاوسط والعراق هو الفساد السياسي، فعرفته بانه (استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة)، وعرف البنك الدولي الفساد بانه (اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص) (الحمش، 2006، صفحة 60)، واشارت تقارير للأمم المتحدة عن الفساد

ان هناك مبالغ كبيرة وتقدر بـ (17) مليار دولار سرقت عن طريق الشركات والعقود الوهمية وتهريب النفط (التقرير السنوي: هيئة النزاهة).

3- **البطالة والفقر** ينعكس ارتفاع مستوى الفقر والبطالة على مستوى الاصلاح الاقتصادي في العراق، اذ يعاني اطفال العراق من سوء التغذية مع نقص الخدمات الاساسية من توفير مياه صالحة للشرب، الكهرباء، الصرف الصحي وباقي الخدمات الاجتماعية والصحية الاخرى (الحميد، 2014، صفحة 138)، ان مشكلة البطالة والفقر في العراق هي نتاج طبيعي لعدم فاعلية السياسة الاقتصادية والاستراتيجيات المتبعة، فضلاً عن الازمات الامنية والاقتصادية خلال السنوات الماضية (حسن، 2020، صفحة 9).

4- **احادية الاقتصاد** ان مشكلة الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي وعدم قدرته على التخلص منه ادت الى ضعف مستوى الاصلاح الاقتصادي، فشكلت العوائد النفطية حوالي (95%) من اجمالي الايرادات السنوية، اذ تتعاق الايرادات العامة مع ارتفاع اسعار النفط وتتراجع مع تراجع اسعار النفط، وهذا يدل على استمرارية احادية الاقتصاد العراقي وعدم تنويع مصادره، وانعكس هذا على نمو القطاعات الانتاجية الاخرى، اذ ان نسب هذه القطاعات ماتزال ضعيفة جداً بمساهمتها في الانتاج المحلي (تقرير الاحصاءات السنوية).

5- **المديونية الخارجية** ان حرب العراق مع إيران وحرب الخليج الثانية ادت الى تزايد ديون العراق الخارجية، اذ قدرها البنك الدولي بـ (127) مليار دولار، ولهذه الديون اثر كبير في عملية الاصلاح الاقتصادي، اذ تؤدي هذه الديون الى حرمان العراق من الموارد المالية التي كان من الممكن الاستفادة منها في اصلاح الاقتصاد العراقي، فضلاً عن ما تشكله هذه الديون من عقبات في دخول العراق اقتصادياً الى الاسواق العالمية الكبيرة (اوزلو، 2006، صفحة 100).

6- **صعوبة البيئة الاستثمارية** ان هيئات الاستثمار التي تشكلت بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل، لم تنجح في ادارة ملف الاستثمار وفي جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى العراق، فضلاً عن مجموعة من المعوقات الاخرى مثل الروتين في المؤسسات، انعدام الشفافية والوضوح، عدم الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة، تردي مستوى البيئة التحتية، والتجاذبات السياسية (حسن، 2020، صفحة 10).

المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار والاصلاح الاقتصادي

ان اصلاح الاقتصاد العراقي يحتاج الى تبني سياسة وطنية كفيلة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومنها: - (العراق اولاً: استراتيجية الامن القومي العراقي 2007-2010، 2007، صفحة 20)

1- **التوجه الى الاقتصاد الحر** ان محرك النمو الاقتصادي هو خلق بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والاجنبي، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الفائدة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، فيجب اتخاذ عدد من الاجراءات لإصدار التشريعات والانتقال التدريجي من الاقتصاد الشامل المركزي الى الاقتصاد الحر، ودعم وتطوير القطاع الخاص وفرض سيادة القانون وتسهيل الحصول على القروض، وايضاً التركيز على تطوير قطاع الطاقة والزراعة.

2- **القضاء على البطالة والفقر** لابد من ايجاد حلول استثنائية لمعالجة البطالة في العراق، وهذا يتطلب اجراء اصلاحات اقتصادية لكل مفاصل الحياة وخلق فرص عمل في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام، فضلاً عن تنظيم السكان والتشجيع على تحديد النسل عن طريق برامج توعوية، وذلك لان معدلات نمو السكان في العراق يعد من اعلى المعدلات في العالم.

3- **مكافحة الفساد** ان مكافحة الفساد على كافة المستويات لبناء قدرات المؤسسات الحكومية يتطلب عدد من الاجراءات منها: -

- تشريع قانون النزاهة.
- تفعيل مكاتب المفتشين في الوزارات وتعزيز دور الهيئة الوطنية للنزاهة.
- تبني سياسة الحد من الفساد قبل الوقوع فيه وتفعيل دور الرقابة الداخلية.
- تفعيل دور الرقابة في مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

المبحث الثالث: سياسة العراق الاصلاحية والتوازن في العلاقات الخارجية

ركزت الحكومة العراقية منذ توليها في تشرين الاول عام 2022 على انفتاح الدبلوماسية العراقية على الساحة الاقليمية والدولية، عن طريق ممارستها سياسة التوازن في العلاقات، وجاء في كلمة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 ايلول، ان الهدف من هذه السياسة هو (حفظ امن واستقرار المنطقة وتقدمها وازدهارها الاقتصادي بما يحقق رفاهية شعوبها) (الدين، 2023).

يحاول العراق إحداث توازن في علاقاته الخارجية، بالرغم من ان هناك بعض العقبات امام تحقيق هذا التوازن خاصةً في ضوء التنافس الدولي، وبدأت ملامح هذا التوازن تتضح مع النهج الذي اتبعه رؤساء الوزراء العراقيين السابقين عادل عبد المهدى ومصطفى الكاظمي، وايضاً رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني، والذي ادى الى تنويع الشراكات ورفع مستوى الزيارات الخارجية الى العديد من الدول وتنوعت ما بين الاردن، الكويت، الامارات، السعودية، مصر، فرنسا، المانيا، تركيا، وايران في محاولة لاستعادة الدور العراقي والانخراط في الفعاليات سواء بالمشاركة او التنظيم (ماهر، 2023).

المطلب الاول: تحركات السياسة الخارجية العراقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

ان السياسة الخارجية العراقية ارتبطت بمحددات جديدة، تختلف عن سياستها ما قبل 2003، اذ حرصت على الانتقال من مبدأ العزلة الى مبدأ التوازن، وهذه السياسة تسعى الى تحقيق التوزان في مصالح الدولة على الصعيد الخارجي، والتفاعل مع محيطها الاقليمي مع الالتزام بمبدأ الحيادية تجاه التوترات الاقليمية، ولعب دور الوسيط لاستضافة جولات الحوار الاقليمي، فقد حاول العراق انتهاج دبلوماسية قائمة على تنويع الشراكات مع جميع الدول، وانتهاج مبدأ الحوار مع دول الجوار للتفاهم حول الملفات المشتركة والعالقة، وسعت الحكومة العراقية الى اعتماد برنامج سياسي خارجي يقوم على ركائز ثلاث هي: **السيادة** اي رفض المساس بسيادة العراق او ان يكون ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية والدولية، **التوزان** من خلال تبني سياسة الانفتاح مع جيرانه ورفض سياسة المحاور، **التعاون** لبناء منظومة مشتركة في علاقاته الخارجية مع مختلف الدول، وان ادراك الحكومة للمتغيرات الاقليمية والدولية كان له دوراً في تحقيق التوازن في العلاقات الخارجية للعراق وفرصة لتحقيق الاستقرار الداخلي (ماهر، 2023).

ووجد المرصد الاقتصادي الصادر عن البنك الدولي، بعنوان (فرصة جديدة للإصلاح)، ان ارتفاع اسعار النفط تبشر بالخير، الامر الذي دفع التوازنات المالية والخارجية الى فوائد كبيرة (للعراق، 2022).

فيعمل العراق باعتباره منتج رئيس للنفط، على إعادة جذب الاستثمار الاجنبي لتنمية الموارد الطبيعية، وذلك لتأكيد قوته الاقتصادية، وتشير التوقعات ان نمو الاقتصاد العراقي

ممكن ان يكون لاعباً ذو اهمية في الاقتصاد العالمي، واطلقت الحكومة على العام 2023 عام المشاريع، اذ ركزت على الجانب الخدمي وعلى الاقتصاد والانتاج، وتم لأول مرة وضع خطط خمسية وعشرية، واصبح العراق اليوم يرغب بتطوير علاقاته السياسية، الاقتصادية، الامنية، والاستثمارية، وترى الباحثة في الشأن السياسي العراقي **سهاد الشمري** ان السياسة الاقتصادية للدول هي التي ترسم السياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الاخرى، فجميع الدول تسعى لخدمة بلادها، خاصةً بعد زعزعة الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا والحرب الروسية الاوكرانية وتغير ميزان القوى الدولي بعد ظهور اقطاب جديدة في المنطقة، هذه الامور دفعت العراق لاستثمار جميع الفرص من اجل تحسين موارده الاقتصادية والسياسية والامنية لتعم الفائدة على جميع دول المنطقة (بعد سنوات الانكفاء.. العراق يشق طريقه نحو استعادة مكانته، 2023).

المطلب الثاني: تجارب ومشاريع السياسة الخارجية الناجحة

ان العراق يخطط لمشاريع ضخمة استراتيجية، ويدير سياسة الانفتاح والتعاون مع محيطه الاقليمي والعربي، وهذا التحرك يراه البعض انه سيعيد العراق لدوره ومكانته في المنطقة، ففي الفترة الاخيرة بدأ العراق بتوسيع وتنشيط التعاون مع الدول العربية، واحدثها كان زيارة امير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للعراق بدعوة من رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، وذلك لاهتمام قطر بان يكون لها دور استثماري كبير في مشروع السكك الحديدية التي تبلغ قيمتها 17 مليار دولار والذي يربط بين اسيا واوروبا (بعد سنوات الانكفاء.. العراق يشق طريقه نحو استعادة مكانته، 2023).

وشارك العراق في مؤتمر القمة العربية - الصينية الذي اقيم في المملكة العربية السعودية، والهدف منه كان تعزيز وبناء العلاقات والمصالح المشتركة مع الدول الصديقة والشقيقة، فضلاً عن التعاون بين العراق وروسيا الذي يعد مهم لسوق الطاقة العالمية، اذ يعد العراق ثاني اكبر مصدر للنفط في منظمة (اوبك)، فالتعاون العراقي- الروسي مع بقية الاعضاء يسهم في رسم خارطة الصادرات النفطية للدول المشتركة في (اوبك) وبما يخدم استقرار اسعار النفط في السوق العالمية، وهذا الاستقرار يعد عامل اساسي في نمو الاقتصاد العالمي والمحلي (الدين، 2023).

وقد عزز العراق آلية التعاون الثلاثي مع مصر والاردن عن طريق مشروع "المشرق الجديد"، اذ شهد عام 2019 العديد من اللقاءات والاجتماعات على مستوى الرؤساء ووزراء

الخارجية، وتضمن المشروع انشاء خط انابيب نفطي يمتد من ميناء البصرة جنوب العراق الى ميناء العقبة في الاردن ثم يصل الى مصر، فضلاً عن الربط الكهربائي بين مصر والعراق، وتعزز التكامل العربي بصورة اوسع عبر قيام مصر والاردن بتنفيذ مشروعات في قطاعات متنوعة مثل البنية التحتية، الصحة، الكهرباء، الزراعة والاسكان بما يحقق معادلة النفط مقابل الاعمار، ومن المؤشرات الاخرى لاندماج العراق في المحيط العربي والاقليمي، استضافته لمؤتمر (بغداد للتعاون والشراكة) في 21 آب 2021، الذي يعد آلية للحوار الاقليمي مع مختلف القوى الدولية والاقليمية، وكان العراق خلال المؤتمر وجهة لزيارة الرؤساء ووزراء الخارجية العرب بحضور تسع دول، فضلاً عن استضافة العراق الدورة 34 (لأعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي) في الفترة من 23-26 شباط 2023 تحت شعار" الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته"، بمشاركة 18 دولة، ونتج عن المؤتمر اعلان بغداد لدعم وتعزيز استقرار العراق وسيادته ووحدة اراضيه، وضرورة تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، فضلاً عن فاعلية الدور العراقي واهميته على المستوى الاقليمي والدولي (ماهر ر.، 2023).

وسعى العراق الى مشاريع اقتصادية مشتركة مثل طريق التنمية الذي يربط الفاو مع الحدود التركية، وخط سكك الحديد الذي يربط بين البصرة والشلامجة الايرانية، والربط الكهربائي مع السعودية، مصر، الاردن، ودول الخليج، ويتطلع العراق الى المزيد من التعاون الاقتصادي مع القوى الكبرى على الساحة الدولية، ومن بينها روسيا التي تربطها بالعراق مصالح اقتصادية في مجالات عدة كالنفط، الطاقة، والزراعة، وهناك مجموعة من المشاريع التي يسعى العراق الى تحقيقها للتأكيد على اعادة قوته الاقتصادية في محيطه الاقليمي ومنها:- (بعد سنوات الانكفاء.. العراق يشق طريقه نحو استعادة مكانته، 2023)

- مشروع سكة حديد بصرة – عقبة، والهدف منه ربط ميناء البصرة بميناء العقبة عن طريق سكة حديد، والذي سيدعم التجارة بين العراق والاردن، فضلاً عن الدول العربية الاخرى.
- مشروع خط الغاز العربي، اذ يسعى هذا المشروع على نقل الغاز الطبيعي من قطر الى كلاً من العراق، سوريا، الاردن، ولبنان، والذي سيسهم في تلبية احتياجات الطاقة لهذه الدول.

- مشروع حقل الزبير النفطي في جنوب العراق، والذي يهدف الى تمكين العراق من زيادة الاستقلال في جانب الطاقة وتحقيق التنوع الاقتصادي عن طريق جمع الغاز المصاحب واعادة تصنيعه.
- مشروع سد نهر الفرات في شمال العراق، والذي سيسهم في توفير المياه للري والطاقة الكهرومائية في العراق وسوريا.
- مشروع خط سكك حديد، الذي يربط العراق ودول الخليج العربي بالحدود التركية، والذي يسعى العراق عن طريقه الى نقل البضائع بين الشرق الاوسط واوربا، وافتتح هذا المشروع في آيار 2023 ويهدف الى احداث التحول في الاقتصاد العراقي.

الخاتمة:

يعد الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، ولذلك غالباً ما تقاس قوة دولة ومكانتها في المجتمع الدولي على اساس تقدمها الاقتصادي والعلمي والثقافي وقدرتها العسكرية، فالاقتصاد القوي يتيح العديد من الفرص والخيارات لصانع القرار السياسي، وخاصةً على الصعيد الخارجي، وفي هذه الحالة ستكون الدولة أكثر مصداقية وفاعلية في المجتمع الدولي.

هناك علاقة طردية بين قوة الدولة العراقية وقوة الاقتصاد العراقي، فالدولة بدأت تفرض هيبتها وتفرض القانون في العراق، لذلك نرى الوضع الاقتصادي تغير تغيراً ايجابياً وحقق قفزات كبيرة في الايرادات العامة للدولة، وان هيكل النظام الاقتصادي العراقي بدأ يذهب باتجاه الصعود المستمر خلال سقف زمني قصير، فالمؤشرات تعطي مستقبل مشرق للعراق من الناحية الاقتصادية، وذلك لان عناصر النهوض بالاقتصاد متوفرة وقائمة، خاصة اذا اتبع العراق سياسات بديلة مختلفة عن السياسات التي اتبعها في الوقت السابق، وهذه الحلول بإمكانها جعل العراق عملاق اقتصادي.

فعلى الرغم من كل العقبات والمشاكل التي واجهت الاقتصاد العراقي، وعدم استقلالية القرار السياسي العراقي، الا ان الاقتصاد العراقي شهد تطور ملحوظ على صعيد الدخل القومي ومستوى دخل الفرد وحجم الايرادات، وانعكس هذا ايجاباً على صنع القرار السياسي الخارجي، وان هذا الامر يفسر رغبة الدول وتنافسها على اقامة علاقات مع العراق وعلى

الصعيد السياسي والاقتصادي، خاصةً بعد ان كانت هذه الدول ترفض فتح سفارات لها في العراق، وهذا لا ينطبق على الدول الاجنبية فقط، بل ينطبق على الدول العربية ايضاً.

واخيراً ان للمتغير الاقتصادي دور كبير وقوي للتأثير في السياسة الخارجية، وهذا المتغير سيمكن العراق من لعب دور فاعل على المستوى الداخلي من ناحية، وعلى الصعيد الخارجي من ناحية اخرى، ليس في المحيط الاقليمي فقط، وانما في المجتمع الدولي ايضاً. ولذا من اهم **الاستنتاجات** التي توصلت لها الدراسة هي: -

1- ان الاصلاحات السياسية والاقتصادية، وبيان مدى فاعليتها في بناء مؤسسات الدولة وتطويرها يأتي عن طريق اعتماد سياسة اصلاحية في نظم الدولة العراقية قادرة على ايجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في ظل انعدام استراتيجية تنموية واضحة ادت الى فشل النهوض بالاقتصاد العراقي وهذا ما زاد من معاناة الشعب العراقي.
2- ان الاقتصاد العراقي عانى من تحديات حقيقية، نتيجة لسنوات الحروب المتتالية وفقدان الامن، فضلاً عن العقوبات التي فرضت عليه.
3- ان خطوات الاصلاح الاقتصادي في العراق جاءت على أنقاض دولة ضعيفة اقتصادياً، بسبب الاحتلال العسكري الامريكي بعد عام 2003 والحصار الاقتصادي، الذي ادى لضياع الوقت والمال في مجالات لا علاقة لها بالإصلاح الاقتصادي.

ولابد ان يكون هناك مجموعة من **الحلول والتوصيات** التي تساعد على النهوض بالدولة العراقية وعلى كافة الاصعدة ومنها: -

1- التشجيع على عودة الكفاءات العراقية من الخارج عن طريق البرامج التي تتبناها الدولة وذلك للاستفادة من هذه الكفاءات في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، التعليمية، الثقافية، والاجتماعية.
2- التشجيع على انشاء مجلس اقتصادي يعنى برسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية والبرامج التنموية الاقتصادية.
3- السعي الى تعزيز مبدأ سيادة القانون، وتبني سياسات قائمة على تطبيق واحترام القانون.
4- الاستفادة من خبرة الشركات الاجنبية، وخاصةً في مشاريع التنمية الوطنية والبنى التحتية.
5- وضع استراتيجية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص.

6- العمل على تطوير العلاقات العراقية مع الدول المجاورة وذلك لتطوير قطاع التجارة الخارجية وتشجيع الدول الاجنبية على الاستثمار في العراق.

7- العمل على اصلاح الجانب السياسي الى جانب الاصلاح الاقتصادي، والعمل على ان تكون مراحل بناء الديمقراطية الى جانب مراحل بناء الاقتصاد الحر.

8- العمل على استغلال الموارد العراقية في القطاعات المختلفة ومنها الزراعة، الصناعة، السياحة، والاستثمار، اذ سيصبح الاقتصاد العراقي متنوع وقائم على قطاعات اخرى بدل اعتماده على قطاع النفط فقط، وذلك للحفاظ على استقرار الاقتصاد العراقي من تقلبات اسعار النفط في المستقبل.

9- العمل على ربط مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وذلك للحد من البطالة.

10- حماية المنتج المحلي من عمليات الاغراق السلعي.

11- العمل على استثمار فائض العائدات النفطية عن طريق انشاء صندوق سيادي من قبل الحكومة العراقية.

12- العمل على تشجيع ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المصادر:

(1) مالك دحام متعب: متغير النفط وأثره في الاستراتيجية، التدخل الغربي في ليبيا، دراسة ستراتيجية، ليبيا من انقلاب الزعيم إلى ثورة الشعب، العراق، مركز حمودي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني: في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 1979.

(3) محمد سالم صالح: القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية، مجلة الكوفة، العدد (6)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة.

(4) أثير ناظم الجاسور: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت).

(5) عربي لادمي محمد: السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 27 ديسمبر 2016، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) عبر الرابط https://democraticac.de/?p=41719 :

(6) عقيل محمد عبد: أثر المتغير الاقتصادي على صنع السياسة الخارجية، دراسة في الفلسفة الاقتصادية للعراق والسياسات البديلة وأثرها على صنع سياسته الخارجية للفترة من " 2003 -

2008 "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السادس، العدد (22)، كلية القانون والسياسة، جامعة البصرة، ايلول 2008.

(7) عبد الفتاح المنصور: العراق بين مفترق طرائق، الامارات العربية المتحدة، 2007.

(8) جلال عبد اللطيف: سياسة العراق النفطية لعام 2008، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) عبر الرابط: www.iraqioil_phht//mn578

(9) مادة معلوماتية عن الامن الغذائي، المركز الوطني للمعلومات، اليمن،، نيسان 2005.

(10) هيام المرهج: ازمة المياه في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021.

(11) علي كريم إذهيب: هل تعكس الورقة الاقتصادية الرابحة أزمة المياه في العراق؟، 29 مارس 2022، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) https://amwaj.media/ar/article/iraq-water-scarcity-government-planning

(12) محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، دار الجليل، 2001.

(13) فكرت نامق عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، (1953-1958)، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981.

(14) خضير ابراهيم سلمان: السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015.

(15) سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013.

(16) اسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط3، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1984.

(17) كمال الدهان: حرب العراق والأخطاء المتعمدة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) عبر الرابط: www.wasty.com

(18) المرصد الاقتصادي للعراق، خريف 2022: فرصة جديدة للإصلاح، مجموعة البنك الدولي، 2022/11/17، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) عبر الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-fall-2022-a-new-opportunity-to-reform

(19) عماد صفر سلمان: الاتجاهات الحديثة للتسويق- محور الأداء في الكيانات والاندماجات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

(20) مجموعة باحثين: التقرير الستراتيجي الثاني، بابل، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، حزيران 2009.

(21) منير الحمش: الاقتصاد السياسي للفساد، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد(328)، حزيران 2006.

(22) التقرير السنوي: هيئة النزاهة، سنوات مختلفة، المنشورة على موقع الهيئة على الانترنيت عبر الرابط: http://nazaha.iq

(23) عطارد عوض عبد الحميد: نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق، العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (2014)، العدد (11)، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، 30 حزيران 2014.

(24) باسم عبد الهادي حسن: السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2020.

(25) تقرير الاحصاءات السنوية، سنوات مختلفة، منشورة على موقع وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) عبر الرابط: http://www.cosit.gov.iq/ar

(26) اونر اوزلو: تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، شركة الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، 2006.

(27) العراق اولاً: استراتيجية الامن القومي العراقي 2007-2010، بغداد، مستشارية الامن القومي العراقي، 2007.

(28) فرهاد علاء الدين: العراق وسياسة التوازن في العلاقات الخارجية، 2023/10/8، صحيفة الشرق الاوسط الالكترونية عبر الرابط: العراق وسياسة التوازن في العلاقات الخارجية (aawsat.com)

(29) رحاب الزيادى ماري ماهر: تنويع الشراكات.. ودبلوماسية التوازن في السياسة الخارجية العراقية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم النشر بتاريخ 2023/03/30.

(30) بعد سنوات الانكفاء.. العراق يشق طريقه نحو استعادة مكانته، موقع DW سياسة، 2023/6/17، عبر الرابط: بعد سنوات من الانكفاء.. العراق يشق طريقه نحو استعاده مكانته – DW – 2023/6/17

Sources

(1) Malik Dahham Miteb: The oil variable and its impact on strategy, Western intervention in Libya, a strategic study, Libya from the leader's coup to the people's revolution, Iraq, Hamoudi Center for Research and Strategic Studies, 2012.

(2) Mazen Ismail Al-Ramadhani: On the Foreign Political Decision-Making Process, Journal of Legal and Political Sciences, Volume Two, Issue Two, 1979.

(3)Muhammad Salem Saleh: Power and foreign policy, a theoretical study, Kufa Journal, Issue (6), College of Law and Political Science, University of Kufa.

(4) Atheer Nazim Al-Jasoor: Factors Influencing Foreign Policy, International Information Network (Internet).

(5) Arabi Ladmi Muhammad: Foreign Policy: A Study of Concepts, Trends and Determinants, Arab Democratic Center for Strategic, Economic and Political Studies, December 27, 2016,

International Information Network (Internet) via the link: https://democraticac.de/?p=41719

(6) Aqeel Muhammad Abd: The impact of the economic variable on foreign policy making, a study in Iraq's economic philosophy and alternative policies and their impact on its foreign policy making for the period from "2003 - 2008", Journal of Economic Sciences, Volume Six, Issue (22), College of Law and Politics. University of Basra, September 2008.

(7)Abdel Fattah Al-Mansour: Iraq at a crossroads, United Arab Emirates, 2007.

(8) Jalal Abdul Latif: Iraq's oil policy for 2008, International Information Network (Internet), via the link: www.iraqioil_phht//mn578

(9) Information material on food security, National Information Center, Yemen, April 2005.

(10) Hiam Al-Marhej: The water crisis in Iraq, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2021.

(11) Ali Karim Iheeb: Does the winning economic paper reflect the water crisis in Iraq?, March 29, 2022, International Information Network (Internet) https://amwaj.media/ar/article/iraq-water-scarcity-government-planning

(12) Muhammad Al-Sayyid Salim: Foreign Policy Analysis, 2nd edition, Cairo, Dar Al-Jalil, 2001.

(13) Fikret Namiq Abdel Fattah: Iraq's foreign policy in the Arab region, (1953-1958), Baghdad, Freedom Printing House, 1981.

(14) Khudair Ibrahim Salman: Egyptian foreign policy towards the Arab region since the end of the Cold War, unpublished doctoral thesis, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2015.

(15) Saad Haqqi Tawfiq: Principles of International Relations, College of Political Science, University of Baghdad, 2013.

(16) Ismail Sabri Muqallad: International Political Relations: A Study in Principles and Theories, 3rd edition, Kuwait, Kuwait University Press, 1984.

(17) Kamal Al-Dahan: The Iraq War and Deliberate Mistakes, International Information Network (Internet), via the link: www.wasty.com

(18) Iraq Economic Observatory, Fall 2022: A New Opportunity for Reform, World Bank Group, 11/17/2022, International Information Network (Internet) via the link: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication /iraq-economic-monitor-fall-2022-a-new-opportunity-to-reform

(19) Imad Safar Salman: Modern trends in marketing - the axis of performance in economic entities and mergers, Al-Ma'arif Institute, Alexandria, 2005.

(20) Group of Researchers: The Second Strategic Report, Babylon, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, June 2009.

(21) Munir Al-Hamsh: The Political Economy of Corruption, Beirut, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (328), June 2006.

(22) Annual Report: Integrity Commission, various years, published on the Commission's website via the link: http://nazaha.iq

(23) Attar Awad Abdel Hamid: Towards a national approach to economic reform in Iraq, Iraq, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume (2014), Issue (11), University of Babylon, College of Administration and Economics, June 30, 2014.

(24) Bassem Abdul Hadi Hassan: Economic policies in Iraq, challenges and opportunities, Amman, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2020.

(25) Annual statistics report, different years, published on the website of the Ministry of Planning/Central Bureau of Statistics, International Information Network (Internet) via the link: http://www.cosit.gov.iq/ar

(26) Oner Ozlu: Developing and rebuilding the Iraqi economy, translated by the Iraq Research Center, Baghdad, Al-Hawraa Trading, Printing and Publishing Company, 2006.

(27) Iraq First: The Iraqi National Security Strategy 2007-2010, Baghdad, Iraqi National Security Advisory, 2007.

(28) Farhad Alaeddin: Iraq and the policy of balance in foreign relations, 10/8/2023, Al-Sharq Al-Awsat electronic newspaper, via the link: Iraq and the policy of balance in foreign relations (aawsat.com)

(29) Rehab Al-Zayadi Mary Maher: Diversifying Partnerships...and Balance Diplomacy in Iraqi Foreign Policy, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, published on 03/30/2023.

(30) After years of retreat... Iraq is making its way towards regaining its position, DW Politics website, 6/17/2023, via the link: After years of retreat... Iraq is making its way towards regaining its position - DW - 6/17/2023.

مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 19 /ايلول/2024
IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals المجلد(5)- العدد(3)-الجزء(3)

The Role of Economic Factors in Shaping Iraqi Foreign Policy

Assit Lect. Basma Abdulmohsen Saeed

Post-graduate Institute for Accounting and Financia

University of Baghdad

Basma.A@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Keywords : foreign policy, economic factors, economic reform

Summary:

Political and economic reform in Iraq witnessed several changes in the structure of political and economic institutions. Political and economic reform has consequences and repercussions on political stability in Iraq in particular, and this requires enacting laws, developing institutions, and privatizing public projects. Iraq witnessed the beginning of a new phase in the nature of governance, through the presence of institutions. A democratic state that aims to enhance political participation, expand freedoms and rights, and respect the principles of human rights.

The research aims to explain some of the challenges that stand in the way of achieving economic reforms, and the role of the state in adopting economic reform policies and reaching a solution to these challenges. Research Problem: The Iraqi economy witnessed many crises and difficulties, which negatively affected Iraq's ability to implement its foreign policy. Research hypothesis: There is a direct, reciprocal relationship between balanced Iraqi foreign policy and achieving security and economic stability. Conclusions: Political and economic reforms come through adopting a reform policy in the Iraqi state systems capable of finding solutions to the problems that the Iraqi economy suffers from. Research structure: The study was divided into three sections, in addition to the conclusion, which includes conclusions and recommendations.